

<p>Permanent Mission of The Republic of the SUDAN To U.N. Office, Geneva</p>	<p>بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ</p> 	<p>البعثة الدائمة لجمهورية السودان جنيف</p>
--	--	---

Ref: N/356/13

The Permanent Mission of the Republic of The Sudan to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva presents its compliments to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, and with reference to its letter N°: OHCHR/RRDD/HRESI/Section/Children Rights dated 1<sup>st</sup> October 2013 regarding the OHCHR report on birth registration, has the honour to annex herewith the report of Sudanese National Council for Childhood on birth registration in the Sudan.

The Permanent Mission of the Republic of The Sudan avails itself of this opportunity to renew to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights the assurances of its highest consideration.

  
Geneva, 20 November 2013

Office of the High Commissioner for Human Rights  
Email: [registry@ohchr.org](mailto:registry@ohchr.org)

بسم الله الرحمن الرحيم

المجلس القومي لرعاية الطفولة

(الأمانة العامة)

### تقرير حول موقف تسجيل المواليد في السودان

1. في إطار اهتمام حكومة السودان بمشروع القومي للسجل المدني والإحصاءات الحيوية كواحد من المشروعات التي تستند عليها الخطط الإستراتيجية الشاملة بولي التونة اهتماما مناهظا بتسجيل واقعة الميلاد كأحد الحقوق الأساسية للأطفال لإعطائها الوثيق بتمكين الطاق من التمتع بظروفه الأخرى في الرعاية والتنمية والصحية ولما يمثله من رقاد أساسي وداعم رئيسي لإستقرارية وحيوية البيانات القومية التي يشتمل عليها مشروع السجل المدني والإحصاءات الحيوية.
2. صدر قانون سجل المدني لعام 2001 م ، ثم أقي وصدر بيلا عنه قانون السجل المدني لعام 2011م والذي نص في المادة (10) على إلزام رب كل أسرة وجوبا بالإبلاغ عن واقعة الميلاد والتقعات الحياتية الأخرى ونحوه قرار من مجلس الوزراء عدد 2010م. نص على مجانية إصدار شهادة الميلاد لكل طفل.
3. يتخذ إتحاد إحصائية دقيقة عن موقف تسجيل المواليد لعدم إكتمال إدخال قهوة التسجيل السابقة قبل إنشاء السجل المدني والتحول من النظام الورقي للنظام الإلكتروني والربط الشبكي بين المراكز بالمعاصمة والولايات، علما بأن إجمالي معدل التسجيل للمواليد بلغ حوالي 60% فقط للمسيح المسحي الأسري التي أجري عام 2010م.
4. أتمت وزارة الداخلية التي أتت إليها إحتصاصات تسجيل كل الأرقام السكانية والتي تشمل الميلاد والوفاة والزواج والطلاق إدارة عامة للسجل المدني والتي قامت بتأسيس مراكز للتسجيل بكل ولايات السودان إضافة لتعيين فرق متحركة للتسجيل قطعت حتى الآن 60% ويتوقع أن يكتمل عمليات التسجيل بإنتهاء العام القادم، وتحتشد الدعم السياسي

والمهني المشروع كونت رئاسة الجمهورية لجنة عليا للسجل المدني والإحصاءات الحياتية برئاسة د. نافع علي نافع - مساعد رئيس الجمهورية للشئون السياسية لتبنيها لجنة تنفيذية تضم كل شركاء المشروع من الأجهزة الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والوطنية والمجتمع المدني.

5. تشمل شهادة الميلاد الحالية على المعلومات الأساسية الخاصة بالمولود والتي تشمل مكان وتاريخ الميلاد، اسم المولود ونوعه، إسم وجنسية وديانة وسجل إقامة الوالدين والوالدة بالإضافة لتاريخ ومكان استخراج الشهادة ورغد القيد بالسجل والصفحة.

6. تمضت الأجهزة المختصة النظم الحالية للسجل المدني والإحصاءات الحياتية لتقييم حريق في ديسمبر 2012م أعقبه تقييم شامل في مارس 2013م وذلك بغرض الوقوف على نقاط القوة والضعف والمخارج بتوصيات محددة لتطويره يستند عليها في إعداد إستراتيجية قومية شاملة يجري العمل بصياغتها وتنفيذها في مطلع نوفمبر 2013م بالإضافة لمشروعات أخرى لتطوير نظم تسجيل المواليد في إطار المناصرة لتضامياً الأطفال بمعنى المجلس القومي لرعاية الطفولة بمعاونة كل الشركاء على إنفاذها أهمها برنامج تسجيل وتشغيل القابلات في تسجيل الأطفال وحملات التوعية والمناصرة والورش التفاعلية والدراسات والبحوث المختلفة وفق منهجية علمية تضمن فعاليتها واستمراريتها وتوقع أن تسهم في رفع نسبة تسجيل المواليد لأكثر من 90% خلال ثلاث سنوات.

7. يشرف حصول الطفل على شهادة الميلاد لتسجيله في المؤسسات التعليمية مع الاحتفاظ بأوراق التعليم بحفظها في إبقاء الطفل من هذا الشرط وفقاً لظروف وطبيعة كل منطقة وبمروءة الطفل تقادياً لحرمانه من حقه في التعليم، ولا تشترط السلطات الحصول على شهادة الميلاد للتمتع بحقوق والخدمات الصحية والثقافية الأخرى.

8. لتقوية وتمكين نظم السجل المدني والإحصاءات الحياتية وضمان سهولة الوصول لمراكز التسجيل قامت الدولة بربط كل المستشفيات الحكومية والخاصة ومجمعات المحاكم بمركز البيانات الرئيسي لضمان عمليات تسجيل بيانات الميلاد والوفاة والزواج والطلاق وتسهيل استخراج الشهادات المطلوبة ويجري العمل على تعميم العمل بالولايات.

9. في تقرير الاستراتيجية القومية الشاملة في نوفمبر 2013م نظم المنحل المدني  
و الإحصاءات الحقيقية مع إجراء خطط تنفيذية تشمل على مشروعات وأنشطة تنفذ خلال  
ثلاثة سنوات تحث لها كل الموارد الحكومية والدعم المادي والفني من الشركاء.

**نوفمبر 2013**